بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩٣٣
بتاريخ:	٢٠١٧/٥/٢٢

ملف رقم: ١١٨٥/٣/٨٦

معالي السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الدولة

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٢٣) المؤرخ ٢٠١٦/٩/١٨ بشأن الطلب المُقدَّم من السيد/ مصطفى عطية صادق عبد الفضيل – المندوب المساعد بمجلس الدولة – بطلب رد أقدميته إلى أقدمية أقرانه المعينين بقرار رئيس الجمهورية رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٦ .

وحاصل الوقائع – حسبما يبين من الأوراق – أن المحكمة الإدارية العليا حكمت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ في الطعن رقم (٢٠٢٩٣) لسنة ٥٣ ق بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٦ فيما تضمنه من تخطى المعروضة حالته في التعيين في وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة مع ما يترتب على ذلك من آثار. وتنفيذًا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٣) لسنة ٢٠١٦ – بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة – بتعيينه مندوبًا مساعدًا بالمجلس، على أن يكون لاحقًا للسيد/ عبد الراضي محمد المهدي، وسابقًا على السيد/ أحمد علي إبراهيم محليس "المندوبين المساعدين بمجلس الدولة"؛ فتقدم المعروضة حالته بطلب يلتمس فيه رد أقدميته إلى أقدمية أقرانه المُعينين بقرار رئيس الجمهورية رقم(٧٩) لسنة ٢٠٠٦ المُشار إليه، لذا طلبتم إبداء الرأى القانونى بشأنه.

ونُفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من مايو عام ٢٠١٧م ، الموافق ١٣ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدى لموضوعٍ ما بإبداء الرأى فيه، متى كان مطروحًا على القضاء.

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته أقام الدعوى رقم (١٣٦٠١) لسنة ٦٣ ق بطلب إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٣) لسنة ٢٠١٦ فيما تضمنه من تخطيه فى التعيين فى وظيفة مندوب وتخطيه فى ترتيب أقدميته أسوةً بزملائه فى دفعته المعينين بقرار رئيس الجمهورية رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار, فمن ثم يغدو من غير الملائم – والحال كذلك – إبداء الرأى القانونى فى الموضوع الماثل؛ لتعلقه بنزاع ما زال مطروحًا على القضاء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى فى الموضوع الماثل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا فى: ٢٠١٧/٥/٢٢

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

مع وافر تحيته
ونعم تقديرنا

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز/

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع